من أجل غد أفضل للصناعات الصغيرة

كلمة مقدمه من

دكتور مهندس / نادر رياض

مستشار لجنة الصناعة والطاقة بمجلس الشعب

رئيس لجنة الصناعات الصغيرة والمتوسطة بإتحاد الصناعات المصرية

إلي

مؤتمر مصر .. والمستجدات الإقليمية والعالمية

المنعقد في الفترة من ١٥– ١٩ أكتوبر٢٠٠٣

بالأسكندرية – فندق شيراتون المنتزه

والذي تنظمه

جماعـــة الإدارة العليـــا

أكتوبر ٢٠٠٣

Dr. Eng.
Nader Riad

شكر وتقدير للمؤتمر والحاضرين

مقدمه :

إن الصناعات الصغيرة والمتوسطة هي القاعدة التي يرتكز عليها التشكيل الهرمي للصناعه في أي زمـــان ومكـــان ، وفي النهوض بالصناعات الصغيرة والمغذية الدعم الفعلي والحقيقي للصناعات الأكبر حجماً .

وكلما ازداد حجم قاعدة الصناعات الصغيرة والمتوسطة أمكن لقمة الهرم الصناعي أن ترتفع دون حدوث خلل في التوازنات وصولاً للتأهيل لبناء القدرة التنافسية ومن ثم القدرة التصديرية وزيادة القيمة المضافة في المكون الصناعي المصري .

وتـــلعب الصناعات الصغيرة والمتوسطة دوراً بارزاً يتمثل في مساهمتها في زيادة الدخل القومي وتوزيعـــه توزيعاً عادلاً علي امتداد الرقعة الجغرافية بالاضافة لطبيعة دورها الإيجابي في رفع قيمة عـــائد العمل أجر / ساعة ومن ثم العمل علي تحقيق الكفايه في الدخل وزيادة القدرة الانفاقيه للعامل .

ولا يمكـــن لمجتمع صناعي أن يتقدم دون الاعتماد علي قاعدة متكاملة من الصناعات الصغيرة يـــتفاعل معهـــا أخذاً وعطاءاً علي مستوياتها الثلاث سواء علي مستوي الوحدة الإنتاجية وما يرتـــبط بذلك من رفع وتنميةللمهارات الصناعية لدي الأفراد علي مختلف التخصصات أوعلي مســـتوي الـــدور الذي تلعبه بعد وصولها لمرحلة نضج معينة كصناعة مغذية لصناعات أكبر أو علي مستوي التجمعات الصناعية ذات التوجه التكنولوجي أو التصديري .

تليفون : ٥٩١٠٠٥٠ ، ٥٩١٨٠٤٣ (٠٢) فاكس : ٥٩١٣٧٦٢ (٠٢) ص.ب : ٢٠١٦ – ١١١١١ القاهرة

التوجه الاستراتيجي للصناعات الصغيرة والمتوسطة

هناك سؤال يطرح نفسه هو :

ما هو التوجه الاستراتيجي للصناعات الصغيرة والمتوسطة في غيبة استراتيجية واضحه ؟ وهل من استراتيجية جزئية مؤهلة للحاق بالاستراتيجية الكلية ؟

وفي الإجابة علي هذا السؤال الاستدلال علي توجه تلك الصناعات نحو المستقبل ومدي استعدادها أن تقف علي قدم المساواة والندية مع مثيلاقما من الصناعات العالمية .

وواقع الأمر ان الإستراتيجية القومية أمر يحتاج فقط لإطار تشريعي ينظم العلاقة بين الأطراف دون ثمة تعارض أو تكرار للجهود المبذولة علي الساحة علي اختلاف توجهاقا وايجابية جميع هذه التوجهات .

وهذا الأمر لا يمنع من قيام استراتيجية جزئية (مايكرو) تندرج بعد هذا في الاستراتيجية الكلية القومية للدولة دون ثمة تعارض و البداية تكون دائماً من الميزة النسبية وصولاً للميزة التنافسية.
والميزة النسبية هي ميزة طبيعية في مفهومها يخص الله بها منطقة ما بإمكانيات طبيعية ومهارات للسكان ذات تركيز مكاني .

مثال ذلك : – صناعة القلل القناوي وتمركزها في محافظة قنا ، فالوصول بهذه الصناعة لمنطقة الميزة التنافسية يكون بتطوير جانب من هذه الميزة النسبية لتلحق بصناعة الخزف والصيني وصناعة المحروقات بإدخال الميكنة عليها ويدخل ضمن هذا الأوعية والقوارير القابلة للتصدير كأعمال ذات محتوي فني .

تليفون : ٥٩١٠٠٥٠ / ٥٩١٨٠٤٣ (٠٢) فاكس : ٥٩١٣٧٦٢ (٠٢) ص.ب : ٢٠١٦ – ١١١١١ القاهرة

الأهداف الاستراتيجية من وراء النهوض بالصناعات الصغيرة والمتوسطة

يمكــن إيجــاز الأهــداف الاستراتيجية التي تعلق عليها الدولة ومن ثم اتحاد الصناعات المصرية الطموحات من وراء النهوض بتلك الصناعات في العناصر التالية :

المستهدف الأول ذو توجه اقتصادي .

وذلك من خلال المحاور التالية :

١ – التوزيع العادل للدخل القومي : متمثلاً في دعم النشاط السكاني علي امتداد الرقعه الجغرافية .

٢ – تنمية المدخرات المحلية : وهو الأمر الذي يرفع من معدلات الاستثمار والعائد علي الاستثمار القومي من ناحية ، كما يعمل علي كبح جماح معدلات التضخم من ناحية أخري كما أن له منتجاً ثانوياً يتمثل في ترشيد الاستهلاك .

٣ – زيادة الطلب علي استخدام الخامات المحلية : وهو أمر له مردوده في رفع جودة هذه الخامات عند زيادة الطلب عليها ، كما يقلل من المهدر من قيمتها في حالة عدم توجهها للاستخدام الصناعي .

٤– المساهمه في تحقيق توازن أفضل في ميزان المدفوعات : وذلك بإحلال واردات محلية محل واردات مستوردة .

٥ – إعادة استخدام العوادم لصناعات أكبر : مثل الفضلات الصناعية المعدنية وغيرها مما يعتبر إحدى المعالجات الجيدة في ملف المهدر الصناعي .

٦ – توفير قدر من الطلب الجيد للتكنولوجيا المحلية : مما يفتح سوقاً أمام التكنولوجيات الرخيصة والبحوث والتطوير الذي تستطيع مراكز البحوث المحلية الإمداد بها علي مستوي شباب الباحثين .

تليفون : ٥٩١٠٠٥٠ / ٥٩١٨٠٤٣ (٠٢) فاكس : ٥٩١٣٧٦٢ (٠٢) ص.ب : ٢٠١٦ – ١١١١١ القاهرة

٧ – الاقـــتراب مـــن منطقة اعادة التصدير وصولاً للتصدير بمفهومه المتكامل : وذلك بإضفاء قـــيمة مضـــافة محلية للمكون الصناعي المستورد وصولاً لمنتج ذو مكون محلي بديل قابل للتصدير .

المستهدف الثاني ويهدف للتنمية البشرية وذلك بالعمل علي المحاور التالية :

١ – توفير فرص عمل حقيقية ذات عائد إنتاجي : وانعكاس ذلك ايجابياً علي مشكلة البطالة علي امتداد الرقعه الجغرافية .

٢ – الرفع من قدرة العمالة غير المدربة والعمالة نصف الماهرة : ارتقاءاً بها علي سلم المهارات الوظيفية .

٣ – ترسيخ المفاهيم الصناعية : بدءاً من مستوي المجتمع غير الصناعي وذلك باضافة مفاهيم جديدة لقيمة العمل والانضباط والجودة وتحسين الانتاجية واستعمال الأدوات المناسبة في كل عملية صناعية ، وتشجيع الابتكار علي مستوي القرية والمدينة الصغيرة .

٤ – خـــلق فرص للأسر لتصبح منتجة : لتتكامل مع المجتمع الصناعي البسيط علي مستوي الصناعات الصغيرة وذلك بأداء عمليات تجميع ، وفرز ، وتغليف بسيطة علي مستوي أفراد الأسرة مما يحولها لأسرة منتجة علي هامش صناعة بسيطة تدور في فلكها .

المستهدف الثالث ذو توجه تكنولوجي وذلك كالتالي :

١ – توظيـــف المهارات الحرفية : لتتكامل مع مجتمع صناعي أكثر تنظيماً مما يساعد علي تقنين المهـــارات الحرفية وتوفير التسويق لها من خلال منتج جاهز للبيع يشق طريقه دون معاناة ومشقه إعتماداً علي مستوي تسويقي خارجي أكثر تنظيماً وكفاءة .

تليفون : ٥٩١٠٠٥٠ / ٥٩١٨٠٤٣ (٠٢) فاكس : ٥٩١٣٧٦٢ (٠٢) ص.ب : ٢٠١٦ – ١١١١١ القاهرة

٢ – التأهيل للتعامل مع الصناعات الأكبر كصناعة مغذية لها : مما يوفر لها ميزة جديدة ذات بعـــد اقتصـــادي بامداد الصناعات الكبيرة لها بالخامات والمكونات ذات التوصيف الفني المنضبط .

٣ – العمــل عــلي التكامل الصناعي بمفهومه العملي التطبيقي : من حيث تبادل المنافع بين الصناعات الصغيرة والصناعات الأكبر حجماً سواء علي مستوي المدخلات الصناعية أو الخدمات الصناعية ذاتها .

مما تقدم

ان الأمر لمْ يعد موضع جدل في أن النهوض بالصناعات الصغيرة والمتوسطة من أولويات اعادة تــرتيب الـــبيت المصـــري مـــن الداخل ، وبات من الضروري التغلب علي ما يعترض تلك الصـــناعات من مشاكل ومعوقات بفكر جديد يتفق مع ما تبناه المؤتمر السنوي الأول للحزب الوطني الديمقراطي من ايجاد آليات وحلول غير تقليدية لمتطلبات المرحلة القادمة .

من هذا المنطلق نري ما يلي :

١ – ســـرعة إصدار قانون للصناعات الصغيرة والمتوسطة كي ينظم عملها ويحدد العلاقة بينها وبين مؤسسات الدولة التمويلية السيادية ويقنن من أطر الحوافز والإعفاءات التي تتمتع بها كل حالة .

٢ – إنشـــاء جهـــاز مستقل للصناعات الصغيرة والمتوسطة دون أن يكون جزء من كيان أكبر مكبل بإهتمامات وأعباء أخري قد تستحوذ علي نشاطه .

٣ – إنشـــاء مجـــلس تنسيقي أعلي للصناعات الصغيرة والمتوسطة يمثل الجهات العاملة في هذا القطـــاع يقوم بتقديم المشورة والتنسيق فيما بين الجهات المختلفة لتنفيذ السياسة القومية للـــنهوض بتلك الصناعات ، وكذا التنسيق بين الوزارات والجهات المعنية لتنفيذ التزام الحكومة بتخصيص ١٠ % من المشتريات الحكومية سنويا من إنتاج الصناعات الصغيرة .

تليفون : ٥٩١٠٠٥٠ / ٥٩١٨٠٤٣ (٠٢) فاكس : ٥٩١٣٧٦٢ (٠٢) ص.ب : ٢٠١٦ – ١١١١١ القاهرة

٤ – توفير قاعدة بيانات لخدمة تلك الصناعات فيما يتعلق بكيفية الحصول علي خاماتها وآلاتها واحتياجات الأسواق المحلية والعالمية .

٥ – علي إتحادات العمال والنقابات المهنية العمل علي رفع مستوي العمالة فنياً ومهنياً لملاحقة التغيرات المتسارعة مع الالتزام بنفس نوعيات التأهيل المهني باستعمال نفس البرامج بأرقامها الكوديه المطبقه عالمياً وكذا تحديد الاختصاصات الحرفية المختلفة نوعاً والمستويات التخصصية وربط ذلك بمزاولة النشاط .

٦– إنشاء هيئة لتمويل اقتناء المعدات والآلات وليس التمويل المالي لتحقيق ما نصبوا إليه من تنشيط لصناعة الآلات من ناحية وخلق فرص عمل جديدة من الناحية الأخري خاصة وان انتقال الآلات من يد الي يد عبر مسيرة النمو الصناعي تعتبر مأمونة بصورة أكثر من رأس المال ذاته والذي قد يتعرض لإحتمالات أكثر للتآكل والتلاشي والافلاس .

٧– تفعيل نماذج أخري للاقراض مثل شركات التأجير التمويلي والتخصيم وضمان مخاطر الإئتمان .

٨– الاستفادة من التجارب الدولية الناجحه في تدعيم وتنمية قدرات الصناعات الصغيرة والإنفتاح علي مؤسسات الصناعات الصغيرة عالمياً .

٩– زيادة كفاءة التسويق عن طريق اشتراك تجمعات من الصناعات الصغيرة في المعارض الداخلية والخارجية ، وتشجيع الغرف علي تنشيط مساهمة تلك الصناعات في المعارض المتخصصة .

١٠– تشجيع المنشآت الكبيرة لتوقيع عقود من الباطن مع المنشآت الصغيرة وذلك في إطار القوانين والإجراءات المتعلقة بمناقصات التوريد وتوفير مزايا عينيه لذلك .

تليفون : ٥٩١٠٠٥٠ / ٥٩١٨٠٤٣ (٠٢) فاكس : ٥٩١٣٧٦٢ (٠٢) ص.ب : ٢٠١٦ – ١١١١١ القاهرة

١١- دعــوة وتحفيز المصانع الكبرى علي تبني فكرة " مدرسة المصنع " بالإستفادة من برنامج مبارك – كول .

١٢- معاملة الصناعات الصغيرة ضريبياً بتسهيلات وإعفاءات خاصة .

١٣- إنشاء بنك للصناعات الصغيرة لتمويل تلك الصناعات وليلعب دورا مماثلاً للدور الذي يلعبه بنك الائتمان الزراعي بالنسبة للتنمية الزراعية بمصر .

١٤- تخصيص سجل تجاري للصناعات الصغيرة والمتوسطة .

١٥- إنشاء مأمورية ضرائب مستقلة خاصة للصناعات الصغيرة .

راجين بذلك أن نكون قد قدمنا اسهاماً يلقي قبولاً يصلح للتطبيق وصولاً لما يجب اتخاذه من إجراءات للنهوض بالصناعات الصغيرة .

والله ولي التوفيق ،

دكتور مهندس / نادر رياض

ر.ج

تليفون : ٥٩١٠٠٥٠ / ٥٩١٨٠٤٣ (٠٢) فاكس : ٥٩١٣٧٦٢ (٠٢) ص.ب : ٢٠١٦ – ١١١١١ القاهرة